

(مترجمة)

العناوين:

- تبرئة نظام آل سعود من جريمة قتل خاشقجي
- احتجاجات في جميع أنحاء فرنسا
- عقوبات مجلس الشيوخ الأمريكي على خط أنابيب نورد ستريم ٢

التفاصيل:

تبرئة نظام آل سعود من جريمة قتل خاشقجي

كانت محاكمة الأحد عشر شخصاً المتهمين بالانتماء إلى "فريق القتل" السعودي الذي قتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي قد انتهت بإعلان صدر يوم الاثنين ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. أُدين فيه ثمانية، وحكم على خمسة بالإعدام. بعيداً عن الملوحة التي سعى إليها كثير من العالم، هناك انتقادات عميقة لما ينظر إليه على أنه جهد دقيق لإدارة رواية جريمة القتل، والتستر عن تهمة كبار المسؤولين. كانت المحاور الرئيسية للمحاكمة هي أن القحطاني السعودي، أحد كبار مساعدي ولي العهد السعودي، قد تمت تبرئته بالكامل. كان هذا بمثابة تبرئة الأمير نفسه، الذي يعتقد معظمهم أنه أمر بالقتل في المقام الأول. علاوةً على ذلك، فإن الخاتمة الرسمية للمحاكمة حاولت أيضاً ختم الرواية السعودية الحالية حول جريمة القتل، قائلة إن فريق القتل لم تكن لديه خطة متعمدة لقتل الصحفي، وأنه حدث نوعاً ما من تلقاء نفسه.

احتجاجات في جميع أنحاء فرنسا

قام نشطاء الاتحاد الفرنسي بقطع الكهرباء عن حوالي مئة ألف منزل ومكتب. وخرج موظفو برج إيفل عن العمل. حتى عمال الأوبرا في باريس انضموا إلى الاحتجاجات في جميع أنحاء فرنسا، وغنوا الأغنية الغاضبة في الوقت الذي احتشد فيه العمال ضد خطة الحكومة لرفع سن التقاعد إلى ٦٤ عاماً. وعلى الرغم من ١٣ يوماً من تعطيل القطارات ومترو الأنفاق، ظل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وحكومته ثابتين. أعلن رئيس الوزراء عزمه "التام" على إعادة تشكيل نظام التقاعد الذي تحتفل به النقابات كنموذج لبقية العالم، لكنه يصفه بأنه غير عادل ومقدر على الانهيار في الديون، ومنذ برز ماكرون كزعيم، صعد على أساس الشعبوية لكنه فشل في الوفاء بالعديد من الوعود التي قطعها وفي الواقع تعارض مع الكثير من تعهداته.

عقوبات مجلس الشيوخ الأمريكي على خط أنابيب نورد ستريم ٢

أقر مجلس الشيوخ الأمريكي قانون تفويض الدفاع الوطني لعام ٢٠٢٠، وهو مشروع قانون ميزانية دفاع الدول. وتضمن مشروع القانون أحكاماً لفرض عقوبات على خط أنابيب نورد ستريم ٢. وتسعى الولايات المتحدة لفرض عقوبات على نورد ستريم ٢ للحد من وصول روسيا إلى أسواق الطاقة الأوروبية. ومن المتوقع أن يوفر خط الأنابيب الجديد بين روسيا وألمانيا طاقة نقل إضافية مقابل ٥٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. على الرغم من أن إقرار مشروع القانون كان متوقعاً على نطاق واسع، إلا أنه يمهّد الطريق أمام سلسلة من العقوبات الأمريكية ضد الشركات التي تشارك في بناء خط الأنابيب. ومع ذلك، فإن العمل في المشروع في مرحلة متقدمة ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت العقوبات يمكن أن توقف بشكل فعال وضع اللمسات الأخيرة على خط الأنابيب. لكن هذا الإجراء يظهر الامتداد اليائس الذي يجعل الولايات المتحدة مجبرة على احتواء القوى الأخرى. إن الأيام التي كان فيها نفوذ الولايات المتحدة كافيًا من خلال قوتها الناعمة التي تردع الآخرين الذين ينخرطون في الحلفاء قد أصبحت من الماضي.